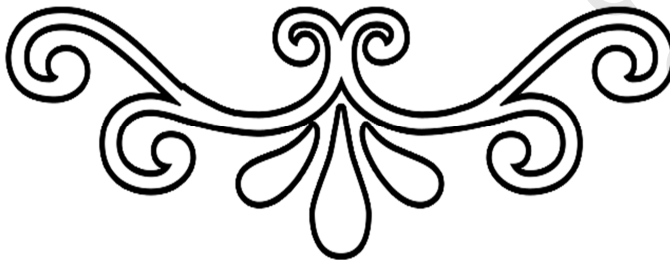


الباب الثامن

الحقوق والواجبات



obeikandi.com

قبل أن نتعرّض للحقوق والواجبات لا بُدَّ أن نتفق على ما يلي:

أولاً: أن الحقوق يجب أن تكون على قدر الواجبات، ويستثنى من ذلك أصحاب الأعدار.

ثانياً: أن ما في الديمقراطية من خير ونفع وصلاح لا مانع ولا حرج من الأخذ به، والاستفادة منه.

ثالثاً: أن هذا الخير والنفع والصلاح مشروط بعدم مخالفته لتعاليم الإسلام كتاباً وسنة.

رابعاً: أن نتجنب ما فيها من الانحراف، وما يدعو إلى الإباحية والعصبيّة وما حرّمه الإسلام.

خامساً: من الثوابت ألا نلجأ إلى نظم تُفرّق الأمة وتُضعف من وحدتها، وتجعلها شيعاً وأحزاباً وجماعات متنافرة. تجد في أمريكا حزينين أساسيين يتنافسان على الحكم منذ عشرات السنين، وهكذا في معظم بلدان أوروبا، ومع ذلك توحدت الولايات المتحدة، وتحالفت مع الاتحاد الأوروبي الذي توحد وتكتل، فلماذا يصدّرون لنا ما نتفرّق عليه، وما يقطع أوصال البلاد العربيّة الإسلاميّة المقطّعة الأوصال من قبل، بصنع حدود وضعها الاستعمار بنفسه قبل رحيله، بعد أن شجّع القوميات والنعرات واللهجات والعصبية.

سادساً: من الحقوق التي يجب أن نحافظ عليها كرامة الإنسان، حرّية الحركة والائتلاف، حرّية التجارة، حرّية العبادة في ضوء ما تميزه الشريعة الإسلاميّة.

سابعاً: ومن الواجبات: العمل على مواجهة مشكلة الفقر والبطالة، والتأخر العلميّ.

ثامناً: ومن المهامّ الأساسيّة: نشر الأمن، وتحقيق الأمان، ولا ننسى أو نتناسى أن ذلك الأمن لا يمكن أن يتحقّق في بلادنا إلا بثلاثة شروط:

١. الإيثار الصادق بالله عز وجل الخالي من الشّرك والظلم.

٢. إقامة العدل، وبالتالي تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعيّة.

٣. تطبيق الحدود وخاصةً حدّ الحُرابة لمنع ظاهرة البلطجة، وحدّ القصاص لوقف نزيف الثأر، وحدّ الزنا لوقف نزيف اللُّقطاء وأطفال الشوارع وأولاد الزنا الذين امتلأت بهم الملاجئ ودور الأيتام، وحدّ الخمر محافظةً على المال والعقل والنفس والعِرْض، وحدّ قطع يد السارق محافظةً على حقوق الناس وأموالهم وممتلكاتهم العامّة والخاصّة، وخاصةً في ظلّ الاقتصاد المتراخي الضعيف، حمايةً وصيانةً كي يقوى عُوده، وتتماسك أركانه، وحدّ الرّدة حتى ندرأ الفتنة التي يقوم على إشعالها المستشرقون والمبشّرون، وللمحافظة على التفرقة بين الحق والباطل.

• وحدّ الرّدة متوافق مع العقل السليم الصحيح للأسباب التالية:

١. لأنه ثابت بالوحي، الصادر عن الحكيم العليم الخبير.
٢. أنّ العبد مخيّر ابتداءً قبل الدخول في الإسلام، قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

٣. أنّ المؤمن ليس له خيار إذا قضى الله ورسوله أمراً.
٤. حتى القوانين المعاصرة تفرّق بين مَنْ أقرّوا بالالتزام بالقانون وبين مَنْ لم يدخلوا تحت مظلّته أصلاً.

مثال ذلك: مَنْ كَانَ حُرّاً قَبْلَ اخْتِيَارِ الْحُكُومَةِ، فَهَلْ لَهُ اخْتِيَارٌ بَعْدَ ذَلِكَ فِي عَدَمِ الْإِلْتِزَامِ بِمَا تُقَرُّهُ هَذِهِ الْحُكُومَةُ الَّتِي اخْتَارَهَا؟!

٥. الانتهاء بالولاء لدولة أجنبيّة جريمة يعاقب عليها القانون.
٦. إذا سنّ القانون تشريعاً وتمّ الإعلان به فإنّ المواطن يُعَدُّ مُقَرَّراً ضَمْنِيّاً بوجوب الالتزام به، ويعاقب عند مخالفته.

٧. يتم معاقبة الأجنبي داخل حدود دولة غير دولته بقوانين تلك الدولة، لإقراره الضّمّني عند دخوله باحترام البلد الذي دخله وقوانينه، في الوقت نفسه لا سلطة لهذا البلد عليه إن ارتكب جريمة خارج حدودها.

• إذن فالعقل السليم شاهدٌ أنَّ لصاحب السلطة القانونية الإلزامية أن يفرق في العقوبات بين مَنْ سبق له الالتزام وأقرَّ بالخضوع له، وبين مَنْ لم يخضع لهذا القانون أصلاً.

٨ هناك كثير من القوانين التي تُحدِّد من حرية الإنسان مثل: تقييد حرية الحركة بقوانين الهجرة والجنسية والسفر، وتقييد حرية التملك بالألا يكون هذا التملك بطريق السرقة، وتقييد حق التصويت بالسن القانونية، وتقييد حق الحياة بالتجارة في الأعضاء البشرية، وتقييد الحرية الجنسية في القوانين الغربية بمنع معاشرة القاصرات، فلا يمكن أن يقال إن عقوبة المرتد تقييد لحرية الاعتقاد، وليس ذلك بأعظم من تقييد عقوبة الإعدام في القوانين المعاصرة.

٩ أن العدوان على أحكام الدين الذي سبق لهذا المسلم أن أقرَّ بوجوب الالتزام به، يستلزم العقوبة على عدم التزامه، وهذا مشروع في القانون الوضعي؛ لذلك حارب الصديق أبو بكر رضي الله عنه مانعي الزكاة، وحارب المرتدين، وأجمعت الأمة حينئذ على ذلك.

١٠ في هذه العقوبة محافظة من أن يتلاعب الناس بالأحكام، ولا يكون للدين حرمة، فالحفاظ على الدين من العبث هو في منظومة التشريع الإسلامي لا يقل أهمية عن أهمية الحفاظ على ثوابت الانتماء الوطني من العبث، بل يزيد.

١١ نقض العقد الذي سبق وقطعه المسلم على نفسه بالالتزام بأحكام الشريعة، ومن هنا فمن حق الطرف الثاني من العقد أن يعاقبه على نقضه لهذا العقد.

١٢ خروج الإنسان عن دين هو دين الأغلبية إلى دين آخر: هو إخلال بالعقد الذي عقده المسلم على نفسه حين دخل الإسلام في بلد منظومته العامة للدولة أنها محكمة بالشريعة الإسلامية، فمثل هذا يؤثر في بنیان الدولة، ويشير الشكوك حول مصداقية هذا الدين، هذا وفي الوقت نفسه نرى التسامح مع أصحاب الديانات الأخرى المقيمة في الدولة الإسلامية بلا أي إشكالية.

١٣ أليس من حق الدول أن تعاقب مواطنيها بتهمة التخابر والتجسس لصالح دولة

أخرى مما يضُرُّ بناءها الأمني، وكذلك ارتداد الذي يدين بدين غير دين الإسلام، فإنه يضُرُّ البناء الاجتماعي للدولة المحكومة بالشريعة الإسلامية.

١٤- مَنْ وراء هذا المرتد؟ ولماذا ارتد؟ وهل وراء ذلك جماعة معادية تحاول تخريب الإسلام وتشويهه في عقول أبنائه؟

١٥- لا بُدَّ قبل إقامة العقوبة مِنَ الاستتابة، وإقامة الحُجَّة عليه، لأنَّ الغاية في الشريعة ليست في قتل النفس، لكن تكْمُن في إنقاذه مِنَ النار.

• وهذه الحدود أرحم بالناس مِنْ قوانين البشر المسماة بقانون الطوارئ، أو قانون الإرهاب، أو الأحكام العرفية، وغيرها مما أباحه الإنسان لنفسه بهواه وحرَّمه على نفسه من سفك الدماء وقتل الأبرياء والخصوم! لما جاءه الحق مِنْ رَبِّهِ جَلَّ وعلا.

تاسعاً: مَنْ أهم الحقوق وأوجب الواجبات أَنْ تتعلَّم الأمة متى تفترق؟ ومتى تختلف؟ وما الفرق بين الافتراق والاختلاف؟

□ الافتراق خلاف الاجتماع. قال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، هذا في اللغة، أمَّا في الشرع فيأتي على نوعين:

الأول: التفرُّق في الدين: وهو الاختلاف في الأصول اختلاف التضادِّ المؤدِّي إلى التنازع في الدين، والخروج عن السُّنة.

والثاني: الافتراق عن جماعة المسلمين: في الخروج عن أصولهم في الاعتقاد، أو الشُّذوذ عنهم في المناهج، أو الخروج عن أئمتهم، أو استحلال السَّيف فيهم.

قال ﷺ: { مَنْ فَارَقَ الْجُمَاعَةَ شِبْرًا فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ }^(١).

وقال ﷺ أيضًا: { مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجُمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصْبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً، فَقُتِلَ،

(١) أخرجه أحمد (٤٤٥/٣٥) وأبو داود، ك: «السُّنة»، ب: «في قتل الخوارج»، ح (٤٧٥٨) عن أبي ذر جندب بن عبد الله رضي الله عنه، وصحَّحه الألباني رحمه الله في «الإرواء» (١٠٥/٨) و«المشكاة» (١٨٥) وغيرهما.

فَقَتَلَهُ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدُهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ {^(١)}.
 • ولقد صنَّف هذا الحديثُ المفارقين الخارجين إلى:

١- المفارقين للجماعة.

٢- الخارجين عن الطَّاعة.

٣- الخارجين عن الأُمَّة بالسيف أو أيِّ سلاح.

٤- المقاتلين تحت راية عميَّة ومنها العصبية، وقتال الفتنة، والقوميات، والشعارات، والقبليات، والحزبيات، ونحوها، وكل ذلك داخل في المفارقة والأهواء.
 • فالفرقة أوضح سِمة من سمات أهل البدع والأهواء.



❖ الفرق بين الاختلاف والافتراق:^(٢)

١. الافتراق أشد أنواع الاختلاف وأقبحه، وثمرة من ثماره.
٢. كل افتراق اختلاف، وليس كل اختلاف افتراق، لأنَّ من الاختلاف ما لا يصل إلى حدَّ الافتراق، والمفروض أنه هو أكثر أنواع الخلاف بين الأُمَّة.
٣. الافتراق يؤدي إلى الشذوذ عن جماعة المسلمين، والخروج على أئمتهم، بينما الاختلاف دون ذلك.
٤. الافتراق مذموم كلُّه، والاختلاف ليس كله مذمومًا.
٥. الاختلاف يُعذر صاحبه إذا كان مجتهدًا، والافتراق لا يُعذر صاحبه.
٦. الاختلاف سائغ شرعًا، والافتراق غير سائغ.

(١) أخرجه مسلم ك: «الإمارة» ب: «الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن»، ح (١٨٤٨) عن أبي هريرة ؓ.

(٢) كتاب «أصول وتاريخ الفرق» لمؤلفه مصطفى محمد مصطفى، ص (٣٥٥).

٧. الاختلاف عن اجتهاد يؤجر عليه المجتهد، والافتراق مأزق لصاحبه.

٨. الافتراق يكون عن هوى، والاختلاف لا يلزم منه ذلك.

٩. الاختلاف رحمة وأهله ناجون، إن كان اختلاف تنوع وليس باختلاف تضاد، والفرقة عذاب، وأهلها هالكون ومتوعدون بالعذاب.

١٠. قد يقع الخلاف ولا تحدث عداوة ولا بغضاء ولا فُرقة.

• كل مسألة حدثت وأوجبت العداوة والبغضاء والتدابير والقطيعة ليست من أمر الدين في شيء، وأنها التي عنها رسول الله ﷺ في تفسير الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩].

قال تعالى في ذم الفرقة: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وفي الحديث: { وَسَتَقَرُّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ^(١) }، فهل من الممكن في ظل الممارسة الحزبية أن نعي فقه الخلاف والافتراق، وأن تظل الأمة على وحدتها وتماسكها؟!

عاشراً: سوف ترى، ويظهر ويعلو صوت كل منافق وناعق باسم الحرية تارة، وباسم الحضارة أخرى، وباسم التقدم ثالثة، مستنئين بشبهة إبليس، وهي أول شبهة وقعت في الخلق، وكان مصدرها استبداده بالرأي، وتغييره الأسماء بغير مسمياتها، واختياره الهوى في معارضة أمر ربّه تبارك وتعالى، ثم استكباره وغروره بنفسه، ومما وهبه الله له من

(١) أخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم، وصحّحه الألباني رحمه الله في السلسلة (٢٠٣، ١٤٩٢).

إمكانيات، ثم سرت هذه الشبهة في أذهان الناس حتى صارت مذاهب وأفكاراً وتيارات، ثم ظهر المنافقون والتفاق إذ لم يرضوا بحكم الله ورسوله فيما أمراً ونهياً، وشرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه ولا مسرى، وحاولوا بالباطل فيما لا يجوز الجدل فيه.

• وفي لقاء لي جمع فريقاً من العلمانيين والليبراليين وطوائف أخرى - في صالون د. **حامد طاهر** بكلية دار العلوم جامعة القاهرة - وطُلب مني أن ألقى كلمة. فكان مما قلت: « تعالوا نتفق على شيء واحد، ونحن معكم. نُنظف الشوارع، ونبني المصانع والمدارس والمستشفيات، ونعمل لنهضة مصر، وإذا اتفقنا على هذا الشيء فلن نتهم أحداً منكم بالجهل أو الخيانة، أو العمالة أو الفسق أو الكفر، أو الضلال».

ثم قلت لهم: «نتفق جميعاً على أنه لا أساس بالوحي (من الكتاب والسنة) نُحرّم ما حرّم الله، ولا نقترّب من حدود الله تعالى، ولا نستعمل عقولنا في التحوير والتأويل والتطوير الفاسد، فإذا احترمنا جميعاً الوحي، أصبحنا جميعاً في بوثقة واحدة، ولا يهّمنا وقتها المسميات أو الألقاب».

ثم ذكرت لهم « قصة الرجل الذي بنى لولده قصرًا على الجبل، وزرع في حديقة القصر شجرة ذات رائحة زكية مميزة، وقال لولده إذا أردت أن تسكن هذا القصر فلا تقطع هذه الشجرة أبدًا، ثم مات الوالد، وانتقل الولد إلى القصر وقال الولد لنفسه: لعل الوالد زرع هذه الشجرة من أجل الرائحة الجميلة الزكية، فقام وزرع الريحان والورد والفُلّ والياسمين وكل أنواع الزهور ذات الرائحة العطرة الزكية، ثم قام بقطع الشجرة، فما لبث يومين حتى خرجت حية (أنثى ثعبان) فلدغته فمات!

مات الولد وهلك لأنه لم يدرك مراد والده من زرع تلك الشجرة وأمره له ألا يقطعها، ظنّ الولد بإدراكه أن مراد والده هو الرائحة فقط، ولم يدرك أن مراد والده أن هذا النوع من الشجر يعمل على طرد الحيات من المكان.

كثيرًا لا يدرك الولد مراد أبيه عندما يأمره بعمل معين فيعمل خلافه بعقله، ويقع هذا

كثيراً مع المدير في العمل عندما يأمر الموظف بمهامٍّ محدَّدة مرتَّبة، فيقوم الموظف بتعديلها وتغييرها بعقله؛ فيقع ما لا يُحمد عقباه.

فإذا كانَ هذا في دنيا البشر، لا يدرك المرء منا مراد مَنْ هو أكبر منه سنّاً، أو أوسع منه خبرة، أو أكثر منه علماً، فكيف يُدرك البشر مراد الله تعالى مِنْ أوامره بالحلّال والحرام، والحدود والأحكام؟!

حادي عشر: ولا بُدَّ أنْ تعلم أن كل صوت أو كلمة تختار بها مرشحاً نائباً عنك سوف تُسأل عنها أمام الله تبارك وتعالى، فاجعل الاستقامة وحسن الخلق والخبرة والقوة والأمانة والعلم هي معيار الاختيار، وليست المحسوبيّة أو الرشوة أو الشهرة.

ثاني عشر: ولا بدَّ أنْ يعلم كل نائب تمَّ اختياره أن منصبه الجديد تكليف أكثر منه تشريف، وأنه سوف يُحاسب عليه ويمجّزى على عمله، فلتكن الأمانة والإخلاص والإتقان، والحرص على مصالح الأمة والأفراد، والعمل على الرُّقيِّ بها أمانة في عنقه، وألاً يوافق على قانون يخالف أو يصطدم مع شرع الله تعالى، وألاً يتهاون في مراقبة عمل الحكومة، وليتق الله تعالى في ذلك كله.

ثالث عشر: علينا أن نربّي الرجال من الآن، المؤهلين لتحمل الأمانة، فإنَّ محور المشكلة في أمانة الرجال، وصدقهم، هذه الأمانة التي عزّت في هذا الزمان، وإذا رأيت الرجل القويّ الأمين فعصّ عليه بالنواجذ، إن المعضلة تكون في الرجال الذين يتم اختيارهم، الذين يحترمون الدّين، ويبجلون العلم والعلماء، ويضعون الرجل المناسب في المكان المناسب، الرجل الذي لا تُغيّره المناصب ولا المظاهر، ليس صاحب نظرة سطحيّة، إنما صاحب علم وخبرة، وحكمة، وحلم وأناة.

علينا أن نربّي الأجيال من الحضانة حتى الجامعة على النظام والإتقان، وكيف يتعرّف على مَنْ ينفعه ممن يضُرّه، مَنْ يمثله ممن يخدعه.

رابع عشر: علينا أن نتخلّص من كرنفال الصور التي نراها في الشوارع والميادين في فترة

الانتخابات، ونتمنى أن نرى دعاية لمرشحين لا يضعون صورهم على لافتات الدعاية، ويستبدلونها بالإنجازات والخدمات والأفكار الإيجابية لحل مشاكل الحي والقرية والمدينة والبلد، نريد نواباً متعاونين متكاتفين متكاملين، لا مختلفين ولا متناحرين ولا متناجزين.

خامس عشر: ليس فرضاً علينا أن نأخذ الديمقراطية الغربية بعينها وروثها، ولكن يمكننا أن نأخذ منها النافع المفيد لنا، ونهجر منها الخبيث الضار، فليس الكمال إلا في كلام الله وكلام رسوله ﷺ، أمّا ما عداها من مناهج البشر فهي قابلة للتعديل والتطوير والتحسين والتنقيح، فهي ليست حياً مقدساً.

سادس عشر: علينا أن نتعلم أن الجالس في مجلس ليس له بأهل فقد أهان نفسه، فلا يلومن إلا نفسه، وكذلك المتعرض لما لا يعنيه، أو المتأمر على رب البيت في بيته، وطالب الخير من أعدائه، والمستخف بقدر السلطان، والمتحدث في حديث ليس له فيه دراية ولا علم ولا خبرة، كل أولئك أهانوا أنفسهم، ويستحقون ما يجري عليهم من لوم أو عقاب.

سابع عشر: نريد ديمقراطية أخلاقية يوقر فيها الكبير، ويحترم فيها أهل العلم والخبرة، ويرحم فيها الصغير والضعيف.

• نريد ديمقراطية تدعو للعفة والعفاف، لا للإباحية والابتزاز.

• نريد ديمقراطية لا تتخطى حكم الله وحدوده، لأن أحكام الله تعالى وحدوده معدودة ومحددة، وما تركه الله تعالى لنا كثير، وقد قال لنا ﷺ: { أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ }^(١)، فهي قِسْمَةٌ عادلة، حق لله تعالى علينا أن نطيعه فيما شرع.

• نريد ديمقراطية تحافظ على هوية الأمة، تعزبها ولا تفرط فيها، ولا نريد ديمقراطية تجعلنا أشباه رجال، قِرَدَةً مقلدين لمن سخط الله تعالى عليه، وغضب عليه، ولعنه، ووصفه من الضالين.

(١) كما في الحديث الذي أخرجه مسلم ك: «الفضائل» ب: «وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معاش الدنيا على سبيل الرأي» ح: (٢٣٦٣) من حديث عائشة وثابت وأنس.

• نريد ديمقراطية يتعاون فيها الجميع أحزابًا وجماعاتٍ وأفرادًا على قيام صناعات وطنية عملاقة صناعة طائرات، بتروكيماويات، وغيرها بديلًا أو على الأقل بجانب صناعات لا تُغني ولا تُسمن من جوع مثل: صناعات البيسي، والشيسي واللبان والبسكويت وغيرها.

• نريد ديمقراطية تقوم على زراعة عملاقة تُعيدنا إلى ما كُنَّا عليه منذ زمن قريب عندما كُنَّا أولى دول العالم في تصدير القمح، والموالح، والقطن و.. كُنَّا نُطعم العالم ونُطعم معه، لا نعتمد على غيرنا في طعامنا أو كِسوتنا، وأصبحنا الآن في ظل العولمة نستورد كل شيء، والله الأمر من قبل ومن بعد.

• نريد ديمقراطية تعمل على وجود إعلام هادف بنّاء، وليس إعلامًا سخيًا هادمًا، كما نريد ديمقراطية تحمينا من التلوث السمعي والأخلاقي والسياسي، كما تحمينا من التلوث البيئي.

• نريد ديمقراطية حريصة على التربية الجادة مع التعليم النافع، فهذه الأجيال التي تربت منذ ثلاثين عامًا فأكثر في ظلّ نُظُم لم تهتمّ بهم على قدر المسئولية والأمانة التي في أعناقهم، فأهملوا التربية والأخلاق، وكانت مناهج التعليم هابطة دون المستوى المطلوب واللائق.

• نريد ديمقراطية لا تفرط قيّد أنملة في لغتنا وهويتنا، وهويتنا أو الهاوية.

لقد خانت الأمة أفرادًا وشعوبًا وحكّامًا عدّة سنوات لغتها، وهي أعزُّ اللغات وأعلاها وأعلاها، واللغة هي صمّام أمان الأمة، وعنوان وحدتها وتماسكها، وبجوارنا دولة وليدة محتلة معتدية استحدثت لغة قد أرمت وعفا عليها الدهر، استطاعت في سنوات معدودة أن تحافظ على هويتها، وتجمع اليهود من شتات العالم مع اختلاف أجناسهم وأشكالهم وألوانهم وبلدانهم تحت راية واحدة هي «اللغة العبرية»، وترجمت علوم الأرض بلغتها، وصارت لغة قومية تسعى للعالمية، وتتنافس مع لغات العالم الحية، ولم يوحد ألمانيا الغربية

والشرقية بعد العداوة والبغضاء إلا اللغة، فما بال أمتنا ينخر فيها الخونة والعملاء، ويمجدون لغات الأعاجم ويتفاخرون بها، ويهملون اللغة الوحيدة بين لغات العالم التي بقيت هذا الزمان كله، ويعتزون بلغات وليدة يعلنون بها التبعية وفقد الهوية.

لقد انسحب رئيس فرنسا والوفد المرافق له في إحدى المؤتمرات العالمية؛ بسبب أن سفير بلاده تكلم باللغة الإنجليزية.

• نريد ديمقراطية تبني لنا جيشاً قوياً يهابه الأعداء، ويحترمه الأصدقاء، لا تفرض علينا سلاماً يلزمنا بأن نجعل أجزاء من وطننا خالية من القوة والسلاح الكافي للدفاع عنها، لا نريد ديمقراطية تجعل حماية أراضيها وحدودنا المترامية الأطراف في يد من لا أمان ولا عهد ولا ذمة له.

• نريد ديمقراطية لا تفرقنا فرقا وأحزاباً متناحرة، إنما نريد ديمقراطية تجمعنا فرقا وأحزاباً متعاونة، تحترم عقيدتنا، وتحافظ على هويتنا وصبغتنا الإسلامية، وتشد من عضد لغتنا، تعمل على تقدّمنا وفق خطة علمية تربوية تنموية مدروسة، يكون لكل حزب فيها دور للبناء، ومهمة يتعاون فيها مع الآخرين، يُجيد أدائها ويُحسن إتقانها عن خبرة وعلم وحرص على مصلحة العباد والبلاد.

• نريد ديمقراطية تعالج العيوب والأخطاء والعادات السيئة في شعوبنا، تعمل على تغيير أنفسنا وذواتنا إلى الأفضل والأحسن.

• وكل ما سبق بلا شك لن نجده في الديمقراطية الغربية المرشحة لنا، ولكننا سوف نجده بإذن الله تعالى في الإسلام، إذا اتخذناه منهج حياة، كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ (المائدة).

• هذا وكل أمانينا الصلاح والإصلاح، فإذا كانت الديمقراطية قادرة على تحقيق هذه المطالب وتلك الأمانى والأمنيات فهلا بها ونعم، وإن كانت عاجزة غير صالحة فلتذهب هي ومن وراءها إلى مزبلة التاريخ، ولنبحث عن أي مسمى يصلح لنا، نحن لا نتعارك

على الأسماء، إنما نريد حقيقة المسمّى المتمثل في منهج إصلاح يناسب عقائدنا وعاداتنا وبلادنا، يحفظ علينا كرامتنا، ويحقق لنا صفة العلوّ التي أرادها الله تعالى لنا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران].

نبحث عن هذا الإيـمان الحقيقيّ الفعليّ، لا الإيـمان القوليّ الظنّيّ الذي يـحقق لنا هذا العلوّ، ويذهب عنا الوهن والضعف والحزن.

إنّ الطريق واضح لنا، لكننا أحياناً نستعـمي نور الشمس، وضياء القمر. الإيـمان قوة ضدّ الوهن، أمل وتفاؤل وفرح ضدّ الحزن، يقين وثقة بالله ﷻ ثم ثقة بالنفس ضدّ الشكّ، وتوكل على الله تعالى بعد إتيان السبب. فهل تصلح الديمقراطية أن تكون بديلاً عن الإيـمان، وتحقّق لنا ما يُحقّقه هذا الإيـمان؟! «أستغفر الله».

أو تكون سنّداً وعاملاً مساعداً عليه، لا سبباً في ازدياد الإيـمان وتهميش دوره في الحياة، وعزله في صوامع وبيع، ساكناً بلا حراك؟! أسأل الله تعالى ألا تكون هذه هي الحيرة الناجمة عن فتن آخر الزمان، والتي تدع الحليم حيراناً، تموج موج البحر، يُصبح الرجل فيها مؤمناً ويُمسي كافراً، ويُمسي الرجل مؤمناً ويُصبح كافراً، يبيع دينه بعرض من الدنيا قليل.

• **إذن:** فالديمقراطية نِقْمَةٌ وألمٌ، وليست شراً محضاً، نأخذ منها المشروع والمسموح، ونرفض منها المخالف والممنوع، هذا حقّ ديننا علينا أولاً، وثانياً: حقّ أوطاننا علينا، وهذه الحقوق يجب أن نرتبها ونُعطي كلّ ذي حقّ حقّه، فمن له حقّ علينا، علينا ألاّ نضيّعه، وللأوطان علينا حقّ يجب ألاّ نهمله، فأعط كل ذي حقّ حقّه، والله علينا واجباً أن نوّديه، وللأوطان علينا واجبات علينا أن نقوم بها، والحقّ ألاّ يجوز حقّ على حقّ، ولا يضيع واجب على واجب آخر.

• ومن حق الله علينا أن نكون أمة واحدة متماسكة، ومن حق أوطاننا علينا أن نحافظ عليها متماسكة مترابطة قوية، ومن حق دولنا أن تكون لها قيادة وقيادة، وأن تخرج من مستنقع التبعية والدون، ومن حق شعوبنا أن تحيا حياة حرة كريمة في مجتمع يعرف كل فرد فيه ما له وما عليه، دون تعدد أو جور على حقوق وواجبات الآخرين، ويبقى السؤال:

هل تكشف لنا الديمقراطية أو المدافعون عنها عن خطط الأعداء وأطماعهم في بلادنا يوماً ما، أم هي سبيل وطريق يفتح الباب أمام هذه الخطط والأطماع، للتوغل إلى البلاد الإسلامية بسهولة ويسر ؟!

• ليتنا نأخذ بقوة وجدية وسرعة أسس العلوم الحديثة والتقدم والتكنولوجيا، والعلوم البحتة في الطب والهندسة والزراعة والطبيعة والكيمياء والفلك وغيرها، بنفس درجة إقبالنا على هذه النظم التي توجب فينا العصبية والفرقة والتنافس على الزعامة والمناصب.

• طبيعة المسلم التدين والغيرة، على خلاف طبائع شعوبهم من اللادينية والديانة، وقد وضعوا مناهجهم السياسية والاقتصادية بناءً على طبائع شعوبهم فما لنا وما لهم ؟!

• ليس معنى أننا نقبل الديمقراطية أو نقبل منها ما يتوافق مع إسلامنا ومصالحنا وهوانا أو نرفضها، ليس معنى ذلك أننا لا نتعاون معهم، بل نتعاون في أوجه المصالح المشتركة، أو ما يعود علينا بالنفع والخير، ولا يجعلنا في الدون.

• العالم الغربي والشرقي منذ سقوط الخلافة، وعالمية الإسلام وهيمته، وهو يسعى حثيثاً لإيجاد البديل والنقيض تماماً لهذا النور الذي وعد الله سبحانه بأنه سوف يظهره على الدين كله، ولو كره الكافرون، ولو كره المشركون.

• سقطت الخلافة، وتشردمت إلى دول ودويلات، واحتلت حيناً من الدهر، وكان الهدف الأسمى للمحتل هو الحد من هذا المفهوم الراسخ في أذهان المسلمين حول عالمية الإسلام ودعوته، ومسئولية المسلمين عن هداية الناس جميعاً، وإيصال وحي السماء الصحيح إليهم، وما ذلك إلا لكونهم خاتم الأمم، وكتائبهم خاتم الكتب، ورسولهم خاتم الرسل، فانتقلت الأمانة والرسالة والدعوة والهداية والصالح والإصلاح إلى

المسلمين جميعًا، فصاروا أُمَّة الدعوة، وأُمَّة الرِّسالة، وأُمَّة التبليغ، وأُمَّة الإنذار، وأُمَّة الجهاد (عالمية الإسلام). فأخذ الغرب هذه العالمية، ودرس الطريق إليها، وعوّل على إيجاد البديل لها، المناقض للإسلام وعالميّته، فاخترع العولمة، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، والنظام العالمي الجديد، ومنظمات حقوق الإنسان والدفاع عن المرأة، والمؤتمرات .. فعل ذلك لإلهاء الأُمَّة المسلمة، وإشغالها بهذه البدائل عن رسالتها ومهمتها ودورها الريادي في العالم.

• اجتهد الغرب في تحويل قضية المسجد الأقصى من قضية إسلامية عالمية إلى قضية عربية، ثم إلى شأن محليّ داخليّ بين الفلسطينيين أنفسهم، بعد أن ضعف الإسلام، ووهن عوده بين عقول المسلمين وفي صدورهم، وقاموا بسنّ قوانين هدفها مخالفة الإسلام، مثل:

• منع عقوبة الإعدام، وتحريم الختان، وإباحة الشذوذ والزنا وشرب الخمر، والتضييق على الآباء في تربية الأولاد، وتحديد سنّ الزواج، وغير ذلك كثير.

• لقد نشأت أجيال منتسبة إلى الإسلام تنادي بـ: «الاشتراكية في الإسلام»، وتارة أخرى «الديمقراطية في الإسلام، أو الإسلام الديمقراطي»، وكأنّ هؤلاء قد أعماهم الجهل، وأعميتهم الحماقة، وحُبّب إليهم الشذوذ والمخالفة (خالف تُعرف) سعيًا وراء مصالح ومطامع وأوهام.

فالإسلام نظام متكامل شامل مترابط الحلقات يشدُّ بعضه بعضًا، صالح لكل زمان ومكان، وذلك لأنه نظام ربّ العالمين، قال تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ [البقرة].

فلا يقوم بهذا الدين إلّا مَنْ أحاطه من جميع جوانبه، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا

أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، والسِّلْم هنا هو: الإسلام، أي: ادخلوا في الإسلام واقبلوه بجميع شرائعه وأحكامه وحدوده وتعاليمه، وهذا السِّلْم في هذه الآية غير

السَّلم في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١] الذي هو السلام.

- فلا يمكن الخلط بين نظام إلهي حكيم، وبين نظم وضعية من صنع البشر، وضعها بشر لهم أهواء ومصالح ومطامع، شتآن بين النظام الربّاني والأنظمة البشرية.
- والنظام الربّاني حدّ حدوداً، ووضع أنظمة وتشريعات سيادية يصلح بها أمر الدين والدنيا، لا طغيان للمادة، ولا رهبانية فيه، عبودية لله خالصة، وأخوة إيمانية صادقة، تتعاون على البرّ والتقوى، ولا تتعاون على الإثم والعدوان، الإيمان محبّب إلى قلوبهم، ويكرهون الكفر والفسوق والظلم والعصيان، عجز العالم كله أن يُحقّق العدل بين الناس، ولكن منهج الله تعالى أسّسه في آية واحدة: ﴿إِنَّا كَرَّمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَقَكُمُ﴾ [الحجرات: ١٣] وذلك بين الناس جميعاً، وليس بالمال والمنصب والجاه، والتقوى هي صمام الأمان للمجتمعات والبلدان، رقابة ربانية على العبد تمنعه من الظلم والسرقة، والغش والكذب، وأكل أموال الناس بالباطل، والاعتداء على الغير أو حقوقه، مخافة الله، وخشية منه، ومحبة له.

على عكس النظام الديمقراطي الذي جعل الكاميرات في الشوارع والمتاجر والمصانع والمكاتب لمراقبة أعمال الناس. فشتآن بين النظامين، وشتآن بين النتائج على أرض الواقع.

- إذا كانت الديمقراطية نظام حكم، أخذ أعظم ميزاته من الإسلام، وهي الشورى، ومحاسبة الولاة والأمراء، والقضاء العادل، والبيعة للأمر، واختيار مجلس للشورى، والإسلام حذّرنا من موبقاته من حكم الشعب بالشعب وللشعب، والتي استبدلها هذا النظام، وخالف فيها الإسلام: ﴿إِن الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠].

﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة] فلا يُعقل ولا يُتصوّر أن يكون هناك مالكٌ يمتلك شركة ولا يملك التحكم فيها، ولا الحكم على العاملين والمتواجدين فيها، فهل نبيح ذلك للبشر، والله ﷻ المالك الملك الرّب الإله الخالق .. نحرّمه من ذلك الحق، ومن أسماؤه الحُكم، فلماذا نعطلّ هذا الاسم في حياتنا،

ولا نعطل اسم الغفور، والرزاق؟!

• إنها قضية عقيدة وإسلام تتمثل في الالتزام بحكم الله تعالى، والولاء له ولرسوله وأوليائه، والبراء من كل أعدائه، وحكم الله تعالى ليس فيه جور أو ظلم أو محاباة أو مجاملة أو نقص، أو عدم مراعاة المصالح والمفاسد - أليس الله هو أحكم الحاكمين؟ أليس الله هو الخبير العليم؟ أعلم بما يصلحنا وما يفسدنا، أليس هو سبحانه له الخلق والأمر؟ لماذا نفرّق بين الخلق، والأمر.

• الإسلام نظام ربّانيّ يدعونا إلى التميّز بين الناس، فنحن أمة التميّز، ميّزها الله تعالى بالخيريّة: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وميّزها بالعزّة: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، وميّزها بالعلوّ: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وميّزها بالذكر المحفوظ (الكتاب والسنة)، والمنهج المتكامل الذي لم يمسه تبديل أو تحريف، وميّزها بالسند لمعرفة الصحيح ورفض الدّخيل، وميّزها بالجماعة والجُمع والجماعات، وميّزها بأن جعل لها الأرض مسجداً وطهوراً، وميّزها بالأخوة الإيمانيّة والرابطة القويّة بينهم، وميّزها بأن جعلها خاتمة الأمم، ورسولها خاتم الرُّسل، وكتابها آخر الكتب، وهذا تكليف وتشريف، وميّزها بالإنصاف والعدل والوسط بين الأمم، فلا رهبانيّة ولا تبتّل، ولا تطرّف ولا شذوذ، وميّزها بأحكام وتشريعات خدمت الإنسانية كلها، مثل: أحكام الموارث، وأحكام الطهارة والطُّهر، والعِفّة والعفاف، وميّزها بحسن الخلق من خلال عقيدة قويّة راسخة توافق العقل والفطرة، وميّزها بالعلم والعمل والإخلاص، وميّزها بحفظ القرآن بالتجويد والسّنة ويسّر ذلك لهم، وميّزها بالتيسير ودفع المشقّة والخرج، وميّزها بالغيرة على الأعراض، وميّزها بأعظم مهمّة، وهي مهمّة الدعوة والبلاغ، بعد أن أتم علينا النعمة وأكمل لنا الدين، ورضي لنا الإسلام ديناً ونظاماً ومنهاجاً للحياة.

فهل بعد هذا التميّز الذي دعانا الله تعالى إليه وخصّنا به نكون تابعين؟!

والمعلوم أن الأدنى يتبع الأعلى دائماً، فهل ترضى أمتنا في آخر الزمان بأن تكون تابعة، وهي الأعلى؟!

• إِنَّ اللَّهَ يَدْعُوا لِلتَّمِيزِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، فِي الْيَوْمِ عَلَى الْأَقْلِ سَبْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ بقولنا: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝﴾ [الفاتحة]، ويعلمنا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ۝﴾ [الأنعام: ١٥٣]، ويقول لنا: ﴿أَفَجْعَلُ لِلْمُشْرِكِينَ كُلِّ مَجْرِمٍ ۝ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝﴾ [القلم]، ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ۝﴾ [المائدة: ١٠١].
 ونهانا النبي ﷺ عن التشبه بغيرنا، فقال: { مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ }^(١)، وحذّرنا من مُحدثات الأمور، وجعل قوام شخصيّة المسلم ألا يكون إمعة. يسير مع درب السائرين بلا هويّة أو رويّة؛ كما قال تعالى عن أهل النار ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْفَاطِضِينَ ۝﴾ [المدثر].
 وحذّرنا وكشف لنا نفسيّة المعارضين من الكافرين والمنافقين في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ۝﴾ [القلم]، وكشف لنا عن نواياهم: ﴿لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا ذِمَّةً ۝﴾ [التوبة: ٨]، ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۝﴾ [البقرة: ١٢٠]، ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا ۝﴾ [البقرة: ٢١٧].

فالمعركة والعداوة ليست سياسيّة أو حزبيّة أو اقتصاديّة، إنما هي حسدٌ وغِلٌّ وحقدٌ وبغضاء علينا بسبب ما خصّنا الله به تعالى من شرف ومزايا بهذا الإسلام العظيم، وبنبيّه الكريم، البشير النذير، محمد ﷺ، وبهذا القرآن المبارك الحكيم الحميد.
 • فهل سوف تحقّق لنا الديمقراطية أو يُحقّق لنا النظام الديمقراطي الرأسماليّ،

(١) أخرجه أبو داود ك: «اللباس» ب: «في لبس الشهرة» ح (٤٠٣١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وحسنه وصحّحه الألباني رحمه الله في (صحيح وضعيف سنن أبي داود) وغيره.

والعولمة، والنظام العالمي الجديد مكانتنا المحمودة، وريادتنا المفقودة؟!
إنها صرخة نذير، ومقولة تحذير وتنبيه.



✽ وملخص القول:

- ١- إن الديمقراطية نظام محليّ قد ينتج عنه بعض النجاح المؤقت في بلاده، لكن آثاره وشروره إلى اليوم أكثر من إيجابياته ومنافعه حتى في بلاده.
- ٢- الإسلام لا يرفضها بالكلية، ولا يقبلها بالكلية إلاّ بعد عرضها على الأصل الشرعي لدينا من الكتاب والسنة ومصالح الأمة.
- ٣- لسنا بعجزّة من أن نضع نظاماً لنا يستفيد من مزايا هذه الأنظمة ويتجنب مساوئها.
- ٤- ليست القضية تكمن في الأنظمة بقدر ما تكمن في الأشخاص وعدالتهم ونزاهتهم وقوتهم وأمانتهم، الذين يقومون على إدارة النظام، ووضع النظم.
- ٥- علينا أن نهتمّ بالواجبات التي علينا، مثل اهتمامنا بالحقوق التي لنا، حتى نستطيع أن نهض بهذه الأمة.
- ٦- التغيير لن يأتي من الخارج إلاّ أن يكون وراءه أجندة خاصة بمصالحه ومطامعه الاحتلالية والاستغلالية، لا بُدّ أن يكون التغيير من داخلنا وبأيدينا حتى يُغيّر الله تعالى ما بنا، فهو سبحانه وحده القادر على ذلك: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].
- ٧- علينا أن ندعّ الكسل والأمانيّ والأوهام والآمال الكاذبة والإهمال، ونسعى إلى العمل واستثمار ما لدينا من إمكانيّات، ونعدّ العدة التي بين أيدينا مما وهبه الله تعالى لنا، فإذا أحسنّا الإعداد كان لنا ما يلي:

• أرهبنا الأعداء: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوٌّ

اللَّهُ وَعَدَوْكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴿[الأنفال: ٦٠].

• لم يكن لهم علينا سبق، وقد قال الله تعالى قبل آية الإعداد السابقة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ

كَفَرُوا سَبْقُوا إِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٥٩].

• نَكُفُّ بهذا الإعداد مطامعهم فينا: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَّ بِأَسْأَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ

بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ [النساء: ٨٤].

• تماشنا وتوافقنا مع سُنَّةِ الله تعالى في الكون والآفاق ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾

[الحج: ٤٠].

• تعاملنا مع الغير ونحن أعزّة وسادة، وذوو قوة ومنعة، لا كما نتعامل معه الآن.

٨- فلنحذر مِنَ الْفُرْقَةِ والاختلاف والتناحر والتناجز، ولنعمل على الوحدة والاتّلاف والاجتماع داخل القُطْر الواحد، ومع أشقائنا مِنَ العرب والمسلمين بالوحدة والاتحاد كما أمرنا الله تعالى، وحذراً مما نهانا عنه مِنَ الْفُرْقَةِ والاختلاف.

٩- وَلَنَحْذَرُ مِنَ التَّعَصُّبِ لغير الحقِّ لقوله ﷺ: { مَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ، يَدْعُو إِلَى عَصِيَّةٍ، أَوْ يَغْضِبُ لِعَصِيَّةٍ، فَقَتَلَتْهُ جَاهِلِيَّةٌ } ^(١)، فلا عَصِيَّةَ لأشخاص أو قبائل أو أحزاب أو غيرها، إنما العَصِيَّةُ للحقِّ والصواب والصحيح، والحقُّ حجةٌ على الجميع، وبالحقِّ يُعرَفُ الرجال.

١٠- نُحَذِّرُ مِنَ الْخِيَانَةِ والخونة الذين يعملون لصالح جهات أجنبية مشبوهة تحت مسمياتٍ مزوّرةٍ ومستعارةٍ، وروايات متأولةٍ.

١١- لا نطالب بالحقوق قبل أن نؤدّي ما علينا مِنَ الواجبات، وأقلُّ هذه الواجبات: (إتقان العمل، تجويد الإنتاج وتحسينه وتطويره، تشجيع العلم والعلماء والباحثين

(١) أخرجه ابن ماجه: ك: «الفتن» ب: «العصبيّة» ح: (٣٩٤٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِي.

والمخترعين، الاهتمام بالتربية والتعليم والأخلاق والهوية)، فهذا هو طريق التقدم والتميز.

١٢- الحذر من الاستبدال: استبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير.

١٣- المحافظة على الريادة والعلو والعزة والخيرية التي أعطانا الله إياها، وعدم التنازل عنها، وذلك بالتميز بما خصّنا الله تعالى به.

١٤- نرشح من يقدم الخدمات ويتقن الواجبات، ولا نقبل الوعود الكاذبة أو الرشاوى من المرشحين.

١٥- يجب أن يكون مجلس الشورى من العلماء والخبراء، والقادة والمتميزين، والقادرين على قيادة الأمة نحو العلياء، لا إلى الهاوية.

١٦- لا ننتخب من يُغلق بابَه دون الناس بسبب انشغاله هنا وهناك، أو في أعماله وشركاته، ولا ننتخب ساقط الأهلية.

١٧- لا بدّ من تفعيل قانون «من أين لك هذا؟» لكل مرشح، لذا يجب تقديم ذمّته المالية قبل الترشح وعند انتهاء دورته.

١٨- نريد مرشحين متعاونين متففين على مصالح العباد والبلاد، والمحافظة على أمنها القومي والاقتصادي والاجتماعي، ومصالح أمة الإسلام.

١٩- يجب أن يعرض كل مرشح جلسة تحقيق معه قبل ترشيحه لمعرفة: لماذا يترشح؟ وما مدى قدرته في الوعود التي يعِدُّ بها لمحاسبته عليها، وإعلامه بالدور القومي المنوط به، من المحافظة على وحدة البلاد وأمنها واستقرارها، والنهوض بها؟ ولنحذره من أطماع الأعداء والمخاطر التي نواجهها، وذلك عن طريق دورات لا يُقبل ترشيحُه إلا بعد اجتيازها، وبعد ذلك يتم تزكية من يكون مناسباً وصالحاً ومصلحاً.

٢٠- أن يكون للمرشح رؤية للمستقبل، وقدرة على قراءة الأحداث وتحليلها، وحكمه في مواجهتها، وأن يكون بجانب الأمانة صاحب خلقٍ وحلمٍ وأناة.

٢١- أعضاء مجلس الأمة لهم وظيفتان: **الأولى** تشريعية، **والثانية** رقابية، فالواجب علينا أن نختار لها القوي الأمين، الفقيه العالم، صاحب الدين والخلق، حتى لا يشرع لنا قانوناً يضاهي به تشريع الله ﷻ، أو يصدر قانوناً لفئة دون أخرى، ولا يراعي فيه مصلحة الأمة والجماعة، وأن يكون تقياً قوياً، حتى يراقب الله ﷻ قبل أن يراقب الحكومة في أداء عملها.

٢٢- ألا يُستغلَّ الخلل في النظام الديمقراطي في تحقيق أغراض مشبوهة، وأعمال مأجورة، فلنكن على حذرٍ من ذلك، ويجب وضع قواعد وأسس للعمل الجماعي التعاوني، إذا وضعنا له آلية تتحقق فيها الخصائص التالية:

- عدم التعارض والتصادم مع الوحي (قرآن وسنة).
- العمل على وحدة البلاد وتماسكها وتقدمها.
- توسيع أطر التعاون مع الدول العربية والإسلامية.
- العمل في إطار الخطة القومية للنهوض بالدولة، وأن يكون لكل حزب دور محدد في هذه الخطة يُكلّف بها.
- تجريم العمل من خلال تنظيمات سرّية.
- الاتفاق على القواعد العامة للحوار، والالتزام بالقنوات الشرعية للمطالبة بالحقوق، والحرص على محاسبة من يطالب بالحقوق بأداء الواجبات المنوطة بها.
- العمل على علاج الخلل في السياسات والنظم، لا اتساعها.
- أن يوضع ميثاقُ شرفٍ، ويميّز قسماً ملزماً، وليس مجرد قسم يُردّد، دون فحوى وجدوى له، بحيث تتم محاسبة من يخالف ذلك الميثاق، أو يحنث في ذلك اليمين، ويُعاقب على ذلك.
- ألا يتم التفرقة بين المواطنين على أساس حزبيٍّ، فالجميع أبناء وطن واحد، يجتهدون لبناء الوطن وفق رؤية صادقة لكل حزب.

• أن ينحصر التعصّب للحقّ والصواب والإصلاح.

• أن يكون هدف كل مجموعة، وكل عضو فيها هو الإصلاح والإصلاح.

٢٣- أن يعي كل عضو منتخب في مجلس نيابي أو تشريعي أو محلي أو بلدي أنه مسئول ومحاسب ومراقب، وأنه وُجدَ في هذا المنصب ليكون خادماً لا مخدمًا، نافعًا لا متفجعًا، معطيًا أكثر مما يأخذ، متحليًا بالصبر والمثابرة والجود والعطاء، وذلك إن أراد لنفسه مستقبلًا واستمرارًا.

٢٤- أن يكون متواضعًا يقبل النصيحة، مستعينًا بأصحاب الخبرة، يكون له مستشارون، وبطانة تحضه على الخير وترشده إليه، وأن تكون له عيون لا لمراقبة الناس، إنما لحل مشاكلهم، ومعالجة الخلل في حياتهم.

٢٥- الحرص على إقامة العدل على الكبير والصغير، الرئيس والمرؤوس، الوزير والخفير، الغني والفقير، فبالعدل تنضج الأمم وتسود، وتستمر دول العدل إلى قيام الساعة، وكما قيل: «دولة الظلم ساعة، ودولة العدل إلى قيام الساعة». ولا بُدَّ لإقامة العدل من قوة تحميه، ورجال يقومون عليه، وهيئة ترعاه.

٢٦- يجب أن تُلغى الرشوة تمامًا وتُجرّم، كما يجب إلغاء الغشّ بكل أنواعه وأشكاله، وأن يكون التعليم لا من أجل الحصول على شهادة، بل من أجل الارتقاء بالنفس ونفع البلاد.

تأمّل هذا الرجل الياباني الذي ذهب إلى دولة ألمانيا ليحصل على رسالة الدكتوراه، وفي أثناء الدراسة اخترع جهازًا قيمًا جدًّا، فقام وأنهى سفره وعاد إلى بلده، لم يلتفت إلى الدكتوراه، لأنه ذهب ليتعلّم، فتعلّم العلم لترتقي بلده به، فلنأخذ المعرفة لنهضة البلاد ورفعتها، لا للألقاب والشهادات.

٢٧- يجب تفعيل العمل الجماعي التكافئي التعاوني من أجل النهوض بالأمة والمجتمع، وأن توضع الخطط القومية للأعمال الجماعية العملاقة، سواء في مجال العلوم أو الصناعة أو الزراعة أو حتى التجارة.

٢٨- علينا كما نسعى لإصلاح النظام السياسي، ألا نغفل عن أهمية العمل والإنتاج، علينا أن نتخيل أن دولة اليابان مثلاً ذات طبيعة جبلية وجُزر متناثرة، وبها من الزلازل والبراكين والفيضانات ما لا يعلمه إلا الله، وخرجت من حرب عالمية مدمرة، وأُقيت عليها قنابل نووية، وتعرضت لكوارث طبيعية هائلة، ومع ذلك وفي سنوات معدودة أصبح إنتاجها أربعة أضعاف إنتاج الدول الإسلامية مجتمعة. أليس ذلك عاراً؟!

لا نريد أن نشغل في صراعات وتنافسات حزبية وانتخابية، وننسى قضايانا الأساسية، فمتى يصبح معدل العمل للمواطن العربي في اليوم كمعدل العمل للمواطن الغربي مثلاً؟^(١).

متى يكون المنتج العربي عالمياً لينافس المنتجات العالمية؟

متى نكون دولة منتجة بعد أن أصبحنا دولة مُستهلكة، وصارت بلادنا أسواقاً لمنتجات العالم من حولنا؟

٢٩- نريد أن نزرع الأمل في النفوس، فالمسلم لا حبس أرض، ولا أسير عادة، والإيمان والأمل قرينان، والإيمان والعزة صنوان لا يفرقان، علينا ألا نقبل الإهانة، وألا نعرف اليأس ولا الخضوع ولا طأطأة الرأس.

٣٠- ضرورة التزام الأحزاب بضوابط الشريعة الإسلامية، وألا تعمل لحساب جهة معادية للإسلام والأمة.



(١) متوسط ساعات العمل للعامل في الوطن العربي (ساعة و ١٢ دقيقة تقريباً في كل ٨ ساعات عمل)، في حين متوسط العمل للمواطن الأوروبي حوالي (٧ ساعات كل ٨ ساعات عمل).

وقفتر

والحق ما شهدت به الأعداء

- يقول «بن غوريون»: «نحن لا نخشى الاشتراكيات ولا القوميات ولا الملكيات في المنطقة، إنما نخشى الإسلام هذا المارد الذي نام طويلاً وبدأ يتململ في المنطقة، إني أخشى أن يظهر محمد جديد في المنطقة».
 - ويقول: «إن الحركات الإسلامية تتطور عادة بسرعة مذهلة مذهشة فهي تنفجر انفجاراً مفاجئاً قبل أن يتبين المراقبون من أماراتها ما يدعوهم إلى الاسترابة في أمرها، فالحركات الإسلامية لا ينقصها إلا الزعامة وظهور صلاح الدين».
- [كتاب: جهة الإسلام لمجموعة من المستشرقين]



- لقد فشلت الرأسمالية والاشتراكية وانهارت وسقطت الأنظمة لأنها اصطدمت بفطرة الإنسان، ونجح الإسلام لتوافقه مع الفطرة السليمة، عقيدة وعبادة ومعاملة وتشريعاً وخُلُقاً، وتماشيه مع العقل الرشيد، فكان الوحي مكماً للعقل، فالعقل يهتدي بالوحي، والوحي يحفظ العقل ويحميه.
- لولا ذلك لما زال العجب في أنه خلال ثلاثة عشر عاماً أسلم حوالي ثلاثمائة رجل، ولكنه في العشر سنين وما بعدها التي تلتها أسلمت بلاد العرب، ومعظم بلاد العجم، ودخلت كلها في دين الله، أفواجاً طائعين مخيرين، وظهر دين الله تعالى على الدين كله بالهدى والحق.

